استعمة إلى تقرير عن الأداء الحكومي لعام 2008م

مجلس النواب يقر مشروعي قانون التدوير الوظيفي وصندوق تنمية المهارات

صنعاء / سبأ:

أقر مجلس النواب في المنعقدة جلسته أمس برئاسة رئيس المجلس يحيى علي الراعي مشروع قانون التدوير الوظيفي .. كما أقر مشروع قانون بشأن صندوق تنمية المهارات.

وفي هذه الجلسة استمع نواب الشعب إلى كلمة رئيس مجلس الوزراء الدكتور / علي محمد مجور التي تضمنت عرضا لتقرير الأداء الحكومي لعام 2008م، المقدم من الحكومة إلى مجلس النواب.

فيما يلي نصه :

بسم الله الرحمن الرحيم

الأخ / رئيس مجلس النـــواب ...

الإخوة / أعضاء مجلس النـــواب ...الحاضرون جميعا.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

خير ما أستهل به حديثي إليكم في هذا المقام : قوله تعالى في محكم كتابه "وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان) صدق الله العظيم.

الشاهد على واقع اليوم الذي نلمس فيه تعاون الشر والشيطان لمحاولة المساس بالثوابت الوطنية ومنجز الوحدة والمقدرات العظيمة لشعبنا اليمني الذي بناها وحققها بالتعاون على البر والتقوى وليس بالإثم والعدوان ، كما ينوهم أولئك النفر من الناس الذين باعوا أنفسهم للشيطان ومستنقعات الخيانة والعمالة ، غير مدركين بأن أعمالهم الصبيانية وغير المسئولة تعيق استمرار التنمية وتعيق العيش الكريم لأبناء وطنهم ، وغير عابئين إلا بتحقيق مصالحهم الشخصية والذاتية الضيقة لإعادة عجلة من الوهم والخيال التي تصور لهم بأنهم قادرون على قهر شعبنا العظيم وتحقيق أهداف أسيادهم في الخيانة والعمالة متجاهلين أن ما سيوكلونهم حتما سيتحدهم على حافة الهاوية التي هم فيها وليس أدنى وأسفلنا ليعني هذا أننا نوجه بدون أمس واستقرار لنؤكد لكم بأن السلوكيات الحاقدة والتصرفات المريضة لهذه الجماعات قد استهدفت إقلاق الأمن والاستقرار لإعاقة التنمية والإضرار بمصالح الأمة.. لكنها لم تعلن عن هدفها هذا وبشكل مخادع ظلت وما زالت تمارس سلوكياتها هذه في دغدغة عواطف الناس وإظهار حرصها على مصالحهم وهي بعيدة كل البعد عن حقيقة واحدة مؤكدا هذا الجماعات لم تتقدم بمشروع وطني لما تحمل في أسرارها كتاب الانفصال أو كما يدعون فك الارتباط وأن القضايا التي يطرحونها لا تعدو مشروعا يعنينا في حالة وجاهتها وإنما هيوم وقضايا تحمل الوطن بأكمله لأننا نسعى جميعا في براحينا إلى القضاء على الفساد وتجفيف منابعه وبناء دولة المؤسسات وتحسين مستوى معيشة المواطن وغيرها من القضايا التي نلمح مجتمعا ولن يتم بذلك بمزايدة طرف على آخر أو بالمساس بالوحدة الجمع أبناء هذا الوطن المعطاء.

إن طرحنا لهذه القضية يأتي من منطلق ما تشكله من خطورة على مجتمعنا اليمني والإضرار بوحدته الوطنية وسكوتنا على هذه الجماعات إنما يمثل طريقا سهلا وسبيلا لها في تنفيذ مخططاتها للوصول إلى غايتها المتمثلة في الإضرار بالهوية اليمنية، بالإضافة إلى خطورة هذه المشكلة أو الظاهرة التي تلقي بظلالها إلى جر التنمية إلى الوراء وتعيد إلى بقاء بلادنا في مأسورة الظلام والتخلف والتمزق وتظل مسألة الوقوف أمام هذه الظاهرة والسلوكيات بكل قوة ومن دون هوادة لا تعني مسبولا بعينه من دون غيره أو حزبا حاكما أو نظاما بذاته لكنها تعنينا جميعا ولن يعفينا التاريخ من تحمل مسئوليتنا الوطنية دينيا بغض النظر عن اتخاذه اتجاهاتنا أو أفكارنا أو برامجنا التي نحملها.

الأخ / رئيس المجلس ..

الإخوة / نواب الشعب ..

الحاضرون جميعـــا ..

إن ما تقدم سلفا كان وما زال يشكل عائقا أمام جهود الحكومة والعمل على تنفيذ برامجها ، إلى جانب ما صاحبت مشاكلها خلال الفترة الماضية من قضايا مثارة ومستجدة محلية ودولية مهددتها بلادنا وكانت قد دّ الحكومة خلال هذه الفترة لعل من أهمها ما يلي :

أولا : التحرك السريع والمستمر في أسعار المواد الغذائية الأساسية، وزيادة معدلاتها لأكثر من مرة التي بدأت في عام 2007م ، وتابعت حركتها خلال عام 2008م بالارتفاع تارة وثباتها في مستوى مرتفع أيضا تارة أخرى، وذلك بفعل تغيرات السوق العالمية من جانب واعتماد الاستهلاك المحلي على السلع المستوردة وبالأخص السلع الغذائية الرئيسة بنسبة كبيرة من جانب آخر.

ثانيا : السياسات المثيرة لقضية معالجة أوضاع المتقاعدين والمنقطعين عن الخدمة في القطاعين العسكري والأمني في عام 2007م وتوطيفها لأغراض النهوس المريضة، والتي كانت سائلا للحكومة عن تنفيذ أولويات مهامها التنموية والتوجه لتنفيذ برامجها نحو التخفيف من الفقر والحد من البطالة وكانت سببا في ترحيل بعض منها إلى عام 2008م.

ثالثا : الآثار السريعة لتداعيات الأزمة المالية العالمية على أسواق النفط الخام والتي بالانخفاض الحاد في أسعارها إلى مستويات غير متوقعة شكلت بالنسبة لبلادنا أثرا مركبا للانخفاض الحاصل في كميات الإنتاج من النفط ومباشرا على خفض الإيرادات العامة للدولة في الفترة أكتوبر - ديسمبر من العام 2008م) التي تعتمد بنسبة كبيرة على هذا المورد تصل إلى (70 بالمائة) من إجمالي الإيرادات السنوية للدولة.

رابعا : الحرب التي أثارتها عناصر الإرهاب والتخريب في محافظة صعدة وشهدها عام2008م والتي كانت من الوقائع السابقة على أداء الحكومة تمويليا وماليا وبشريا على هذه المحافظة بشكل خاص وعلى مستوى الوطن لتنفيذ جملة من المهام الرئيسية المناطة بالحكومة على إعادة إعمار ما خربته جماعات وعصابات الإرهاب وفق بوضع برنامج تنفيذي للمهام الحكومية العاجلة لإعادة الإعمار التي بلغ عددها (9730) منشأة عامة وخاصة منها (9308) منشآت خاصة شكلت في مجملها منازل المواطنين بلغ عددها (7529) منزلا أما المنشآت العامة فقد بلغت (422) منشأة جاءت في مقدمتها المساجد بعدد (287) مسجدا الأمر الذي يتضح منه بجلاء مقدار الحقد الذي ملأ قلوب وعقول مجموعة عناصر الإرهاب والتخريب ومثار العلم ودور العبادة ومنشآت التنوير والتعليم ناهيك عن الخسائر الجسيمة لجهود الدولة في سبيل استمرار أعمال عناصر التخريب والإرهاب والعمل على تحقيق الأمن والأمنية العامة للمواطنين في المحافظة التي كلفت الدولة والمجتمع مبالغ مالية كانت أحوج إلى تنفيذ عمليات التنمية في المحافظة بشكل خاص والتنمية في كافة مناطق الجمهورية بشكل عام.

وحقيقة أن ما يلمسه المشاهد والمتتبع لهذه الأعمال التي مارستها العناصر الإرهابية في معظم أرجاء المحافظة وما نتج عنها من ويلات الدمار والدماء وإقلاق السكينة العامة للمواطنين يصل إلى حقيقة حتمية مفادها بأن الروح الانتقامية لأفراد هذا الموجهة ضد الوطن والإصرار على النيل من مُقدراته لا تتوك إلا لدى من هقدوا الانتماء إلى الوطن ، وتجردوا من أي وازع ديني وأخلاقي تجاه مجتمعاتهم.

خامسا : المهام المستجدة والمتطلبات الطارئة التي ظهرت أمام الحكومة بفعل الأضرار الكبيرة التي خلفتها موجة الأمطار الغزيرة والسيول التي تعرضت لها محافظتا حضرموت والمهرة وكانت تداعياتها قد تجاوزت حجم وقدرة الحكومة المخططة مسبقا لمواجهة الكوارث الطبيعية وذلك لهول الكارثة وأضرارها الكبيرة.

سادسا : ظاهرة الفرصنة البحرية التي شهدتها مؤخرا منطقة جنوب البحر الأحمر وخليج عدن وغرب المحيط الهندي وتضررت منها بلادنا مباشرة، حيث كان لهذه الظاهرة مرجعية تاريخية وسياسية واجتماعية واقتصادية، فتاريخيا كانت أولى عمليات الفرصنة في هذه المنطقة قد تمت في 1995م، وظهرت بشكل مكثف في العام الماضي 2008م ولا زالت حتى اليوم. وسياسيا فقد كانت بلادنا على تقييم حقيقي لتداعيات الصراع في الصومال الشقيقة وتبعاته على دول الجوار، وقد حاولت مرارا إيقاظ سمعة المجتمع الدولي وقلب انتباهه لقضية الصراع في الصومال وتحديدا ما توقعته بلادنا من خيبة حدوث هذه الظاهرة الخطرة التي لم تعب على قيل قيادتها السياسية محـــاولة بفعاحـــه الرئيس الإخ/ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية -حفظه الله - أو الحكومة في التعامل مع هذه الظاهرة وفي وقت مبكر وبحدية وحزم والعمل على الحد من آثارها بل العزم والإصرار على إنهائها، والمبادرة لتوحيد جهود الجميع على محاربتها ومنع حدوثها في المنطقة مستقبلا فقد كلفت بلادنا من دورها السياسي مع الأشقاء من الدول المتضررة ، والمجتمع الدولي المعني بها.

أما اجتماعيا فإن هذه الظاهرة قد جاءت لتستكمل حلقة من حلقات الإرهاب المباشر على اليمن جراء استمرار الصراع في الصومال كونها تمول ملاحا إنسانيا لمئات من النازحين يوميا وتقبلت بلادنا هذا الدور رغم الأخوة والإنسانية على الرغم من الأعباء الاقتصادية والمالية المتزايدة التي تتحملها جراء ذلك.

أما اقتصاديا فإن ظاهرة الفرصنة البحرية واستمرار عملياتها على الأن لها مخاطرها في مجال الجوار سواء على بلادنا أو على دول الجوار الواقعة في محيط ونطاق عملياتها، فقد كانت ذات تأثير كبير وفي سياق اكتمالية الأداء جاء العام المالي2008م بتأمين السيطرة على عجز الموازنة في مستوى (4,3 بالمائة) من الناتج المحلي الإجمالي الأسهمت مقابل عجز بمقدار (6,2 بالمائة) عام2007م، وذلك نتيجة لارتفاع أسعار النفط الخام الذي أسهمت في تقليص مقدار العجز إلى جانب الإجراءات الحكومية المتخذة للعمل على تحسين إدارة الحالية العامة وتنمية الإيرادات غير النفطية.

الأخ / رئيس المجلـــــس ..

الإخوة/ نواب رئيس المجلس .. الإخوة / الأعضاء ..

إن الجهود الحكومية الممبذولة خلال عام 2008م قد تكللت بالنجاح ونتج معنها تحقيق عدد من المؤشرات الإيجابية في أدائها في مختلف المجالات لعل من أهمها الآتي:

الجوّاز الملحوظ في الأداء لأهداف النفط لعام 2008م في مستوى الإيرادات والمنح .. حيث حقق الأداء في هذا الجانب نسبة (36,3 بالمائة) من الناتج المحلي الإجمالي مقابل (26,4 بالمائة) المحددة في الخطة للعام نفسه ذاته.

تحقيق زيادة في القدرة الاستيعابية لتنفيذ الخطط والبرامج والمشاريع التنموية المحددة من الموارد والقروض الخارجية التي بلغ مقدارها ما يقارب (5715) مليون دولار أمريكي والعمل على تخصيص (4020) مليون دولار بنهاية عام 2008م ونسبة (70 بالمائة) من إجمالي التعهدات وسعي الحكومة خلال النصف الأول من عام 2009م في هذا الجانب بزيادة نسبة التخصيص من التعهدات إلى (77 بالمائة) وبمبلغ (4539) مليون دولار وتخصيصها للنمية عدد من القطاعات ، حيث حظيت قطاعات البنية التحتية بنسبة (52,5 بالمائة) وقطاع التنمية الريفية بنسبة(20,5 بالمائة) وشبكة الأمان الاجتماعي بنسبة (15,6 بالمائة) في حين حظي قطاع التعليم العيد والإصلاحات المؤسسية بنسبة(4,9 بالمائة) والقطاعات الإنتاجية بنسبة (2 بالمائة) من إجمالي التخصيصات، وذلك بالتوقيع على استخدام تلك التخصيصات بنسبة بلغت (60 بالمائة) من إجمالها وبمبلغ (2639) مليون دولار، وتعزّزم التحكوة تخصيص متبقى التعهدات كاملة ونسبة (100 بالمائة) وفق نسبة استخدامها إلى (57 بالمائة) بنهاية عام 2009م.

زيادة الصادرات غير النفطية بمعدل (20 بالمائة) مقابل نمو أقل في حالة الأعوام لا يتجاوز (15 بالمائة) سنويا خلال الأعوام (2006 - 2008م).

مؤشرات الأداء الجيدة للميزان التجاري التي حققت نموا في الصادرات المسلعية للدولة بنسبة (28,8 بالمائة) من الناتج المحلي الإجمالي بزيادة عن العام الماضي في هذا الجانب المقدرة (21,1 بالمائة) قابلها انخفاض في الواردات خلال العام .. حيث بلغت نسبتها (25 بالمائة) مقابل نسبة (27 بالمائة) حسب توقعات الخطة.

التوسع المباشر وتشجيع الاستثمار الخاص حيث حققت مساهمته خلال العام 2008م نسبة (21,1 بالمائة) من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة زيادة(3,1 بالمائة) عن تقديرات وتوقعات الخطة لمساهمة الاستثمار المحددة بنسبة (18 بالمائة) لذات العام.

المؤشرات الإيجابية للأداء الحكومي في قياس تطبيق السياسات النقدية التي حققت نسبة زيادة في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2008م مقارنة بأهداف بتحقيق نسبة (36,4 بالمائة) للعرض النقدي وزيادة (0,4 بالمائة) عن أهداف الخطة، وتغطية الواردات بنسبة (12,9) شهر بزيادة عن التقديرات (4,4) شهر وانخفاض مؤشر أسعار المستهلك بنسبة (4,8 بالمائة) عن أهداف الخطة حيث بلغ الأداء بلغت (10 بالمائة) مقارنة بنسبة (14,8 بالمائة) من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع في أهداف الخطة نمو الإنتاج السمكي بمقدار بلغت (13 بالمائة) تقريبا عن تقديرات الخطة وذلك لعدة عوامل منها الآثار المترتبة على البيئة البحرية جراء فيضان تسونامي وتناتج جهد الصيد والاستزاف للمصايد السمكية في الأعوام الماضية التي توقعها في ظل عدم تنفيذ مسح شامل لتقدير حجم المخازين السمكية المتاح استطاعها بالإضافة إلى ارتفاع معدل الصيد الإنتاج وعدم موثوقية الأرقام التي تنشر للتوب من دفع عائدات كانت شاملا للحكومة عن تنفيذ أولويات مهامها التنموية والتوجه لتنفيذ برامجها نحو التخفيف من الفقر والحد من البطالة وكانت سببا في ترحيل بعض منها إلى عام 2008م.

ثالثا : الآثار السريعة لتداعيات الأزمة المالية العالمية على أسواق النفط الخام والتي تأثير على أسعارها إلى مستويات غير متوقعة شكلت بالنسبة لبلادنا أثرا مركبا للانخفاض الحاصل في كميات الإنتاج من النفط ومباشرا على خفض الإيرادات العامة للدولة في الفترة أكتوبر - ديسمبر من العام 2008م) التي تعتمد بنسبة كبيرة على هذا المورد تصل إلى (70 بالمائة) من إجمالي الإيرادات السنوية للدولة.

رابعا : الحرب التي أثارتها عناصر الإرهاب والتخريب في محافظة صعدة وشهدها عام2008م والتي كانت من الوقائع السابقة على أداء الحكومة تمويليا وماليا وبشريا على هذه المحافظة بشكل خاص وعلى مستوى الوطن لتنفيذ جملة من المهام الرئيسية المناطة بالحكومة على إعادة إعمار ما خربته جماعات وعصابات الإرهاب وفق بوضع برنامج تنفيذي للمهام الحكومية العاجلة لإعادة الإعمار التي بلغ مستوى أضرارها (9730) منشأة عامة وخاصة منها (9308) منشآت خاصة شكلت في مجملها منازل المواطنين بلغ عددها (7529) منزلا أما المنشآت العامة فقد بلغت (422) منشأة جاءت في مقدمتها المساجد بعدد (287) مسجدا الأمر الذي يتضح منه بجلاء مقدار الحقد الذي ملأ قلوب وعقول مجموعة عناصر الإرهاب والتخريب ومثار العلم ودور العبادة ومنشآت التنوير والتعليم ناهيك عن الخسائر الجسيمة لجهود الدولة في سبيل استمرار أعمال عناصر التخريب والإرهاب والعمل على تحقيق الأمن والأمنية العامة للمواطنين في المحافظة التي كلفت الدولة والمجتمع مبالغ مالية كانت أحوج إلى تنفيذ عمليات التنمية في المحافظة بشكل خاص والتنمية في كافة مناطق الجمهورية بشكل عام.

وحقيقة أن ما يلمسه المشاهد والمتتبع لهذه الأعمال التي مارستها العناصر الإرهابية في معظم أرجاء المحافظة وما نتج عنها من ويلات الدمار والدماء وإقلاق السكينة العامة للمواطنين يصل إلى حقيقة حتمية مفادها بأن الروح الانتقامية لأفرادهذا الموجهة ضد الوطن والإصرار على النيل من مُقدراته لا تتوك إلا لدى من هقدوا الانتماء إلى الوطن ، وتجردوا من أي وازع ديني وأخلاقي تجاه مجتمعاتهم.

خامسا : المهام المستجدة والمتطلبات الطارئة التي ظهرت أمام الحكومة بفعل الأضرار الكبيرة التي خلفتها موجة الأمطار الغزيرة والسيول التي تعرضت لها محافظتا حضرموت والمهرة وكانت تداعياتها قد تجاوزت حجم وقدرة الحكومة المخططة مسبقا لمواجهة الكوارث الطبيعية وذلك لهول الكارثة وأضرارها الكبيرة.

سادسا : ظاهرة الفرصنة البحرية التي شهدتها مؤخرا منطقة جنوب البحر الأحمر وخليج عدن وغرب المحيط الهندي وتضررت منها بلادنا مباشرة، حيث كان لهذه الظاهرة مرجعية تاريخية وسياسية واجتماعية واقتصادية، فتاريخيا كانت أولى عمليات الفرصنة في هذه المنطقة قد تمت في 1995م، وظهرت بشكل مكثف في العام الماضي 2008م ولا زالت حتى اليوم. وسياسيا فقد كانت بلادنا على تقييم حقيقي لتداعيات الصراع في الصومال الشقيقة وتبعاته على دول الجوار، وقد حاولت مرارا إيقاظ سمعة المجتمع الدولي وقلب انتباهه لقضية الصراع في الصومال وتحديدا ما توقعته بلادنا من خيبة حدوث هذه الظاهرة الخطرة التي لم تعب على قيل قيادتها السياسية محـــاولة بفعاحـــه الرئيس الإخ/ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية -حفظه الله - أو الحكومة في التعامل مع هذه الظاهرة وفي وقت مبكر وبحدية وحزم والعمل على الحد من آثارها بل العزم والإصرار على إنهائها، والمبادرة لتوحيد جهود الجميع على محاربتها ومنع حدوثها في المنطقة مستقبلا فقد كلفت بلادنا من دورها السياسي مع الأشقاء من الدول المتضررة ، والمجتمع الدولي المعني بها.

أما اجتماعيا فإن هذه الظاهرة قد جاءت لتستكمل حلقة من حلقات الإرهاب المباشر على اليمن جراء استمرار الصراع في الصومال كونها تمول ملاحا إنسانيا لمئات من النازحين يوميا وتقبلت بلادنا هذا الدور رغم الأخوة والإنسانية على الرغم من الأعباء الاقتصادية والمالية المتزايدة التي تتحملها جراء ذلك.

أما اقتصاديا فإن ظاهرة الفرصنة البحرية واستمرار عملياتها على الأن لها مخاطرها في مجال الجوار سواء على بلادنا أو على دول الجوار الواقعة في محيط ونطاق عملياتها، فقد كانت ذات تأثير كبير

وفي سياق اكتمالية الأداء جاء العام المالي2008م بتأمين السيطرة على عجز الموازنة في مستوى (4,3 بالمائة) من الناتج المحلي الإجمالي الأسهمت مقابل عجز بمقدار (6,2 بالمائة) عام2007م، وذلك نتيجة لارتفاع أسعار النفط الخام الذي أسهمت في تقليص مقدار العجز إلى جانب الإجراءات الحكومية المتخذة للعمل على تحسين إدارة الحالية العامة وتنمية الإيرادات غير النفطية.

الأخ / رئيس المجلـــــس ..

الإخوة/ نواب رئيس المجلس .. الإخوة / الأعضاء ..

إن الجهود الحكومية الممبذولة خلال عام 2008م قد تكللت بالنجاح ونتج معنها تحقيق عدد من المؤشرات الإيجابية في أدائها في مختلف المجالات لعل من أهمها الآتي:

الجوّاز الملحوظ في الأداء لأهداف النفط لعام 2008م في مستوى الإيرادات والمنح .. حيث حقق الأداء في هذا الجانب نسبة (36,3 بالمائة) من الناتج المحلي الإجمالي مقابل (26,4 بالمائة) المحددة في الخطة للعام ذاته.

تحقيق زيادة في القدرة الاستيعابية لتنفيذ الخطط والبرامج والمشاريع التنموية المحددة من الموارد والقروض الخارجية التي بلغ مقدارها ما يقارب (5715) مليون دولار أمريكي والعمل على تخصيص (4020) مليون دولار بنهاية عام 2008م ونسبة (70 بالمائة) من إجمالي التعهدات وسعي الحكومة خلال النصف الأول من عام 2009م في هذا الجانب بزيادة نسبة التخصيص من التعهدات إلى (77 بالمائة) وبمبلغ (4539) مليون دولار وتخصيصها للنمية عدد من القطاعات ، حيث حظيت قطاعات البنية التحتية بنسبة (52,5 بالمائة) وقطاع التنمية الريفية بنسبة(20,5 بالمائة) وشبكة الأمان الاجتماعي بنسبة (15,6 بالمائة) في حين حظي قطاع التعليم العيد والإصلاحات المؤسسية بنسبة(4,9 بالمائة) والقطاعات الإنتاجية بنسبة (2 بالمائة) من إجمالي التخصيصات، وذلك بالتوقيع على استخدام تلك التخصيصات بنسبة بلغت (60 بالمائة) من إجمالها وبمبلغ (2639) مليون دولار، وتعزّزم التحكوة تخصيص متبقى التعهدات كاملة ونسبة (100 بالمائة) وفق نسبة استخدامها إلى (57 بالمائة) بنهاية عام 2009م.

زيادة الصادرات غير النفطية بمعدل (20 بالمائة) مقابل نمو أقل في حالة الأعوام لا يتجاوز (15 بالمائة) سنويا خلال الأعوام (2006 - 2008م).

مؤشرات الأداء الجيدة للميزان التجاري التي حققت نموا في الصادرات المسلعية للدولة بنسبة (28,8 بالمائة) من الناتج المحلي الإجمالي بزيادة عن العام الماضي المقدرة (21,1 بالمائة) قابلها انخفاض في الواردات خلال العام .. حيث بلغت نسبتها (25 بالمائة) مقابل نسبة (27 بالمائة) حسب توقعات الخطة.

التوسع المباشر وتشجيع الاستثمار الخاص حيث حققت مساهمته خلال العام 2008م نسبة (21,1 بالمائة) من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة زيادة(3,1 بالمائة) عن تقديرات وتوقعات الخطة لمساهمة الاستثمار المحددة بنسبة (18 بالمائة) لذات العام.

المؤشرات الإيجابية للأداء الحكومي في قياس تطبيق السياسات النقدية التي حققت نسبة زيادة في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2008م مقارنة بأهداف بتحقيق نسبة (36,4 بالمائة) للعرض النقدي وزيادة (0,4 بالمائة) عن أهداف الخطة، وتغطية الواردات بنسبة (12,9) شهر بزيادة عن التقديرات (4,4) شهر وانخفاض مؤشر أسعار المستهلك بنسبة (4,8 بالمائة) عن أهداف الخطة حيث بلغ الأداء بلغت (10 بالمائة) مقارنة بنسبة (14,8 بالمائة) من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع في أهداف الخطة نمو الإنتاج السمكي بمقدار بلغت (13 بالمائة) تقريبا عن تقديرات الخطة وذلك لعدة عوامل منها الآثار المترتبة على البيئة البحرية جراء فيضان تسونامي وتناتج جهد الصيد والاستزاف للمصايد السمكية في الأعوام الماضية التي توقعها في ظل عدم تنفيذ مسح شامل لتقدير حجم المخازين السمكية المتاح استطاعها بالإضافة إلى ارتفاع معدل الصيد الإنتاج وعدم موثوقية الأرقام التي تنشر للتوب من دفع عائدات كانت شاملا للحكومة عن تنفيذ أولويات مهامها التنموية والتوجه لتنفيذ برامجها نحو التخفيف من الفقر والحد من البطالة وكانت سببا في ترحيل بعض منها إلى عام 2008م.

ثالثا : الآثار السريعة لتداعيات الأزمة المالية العالمية على أسواق النفط الخام والتي

■ مجلس النواب (أرشيف)

الحكومة في تقريرها :

الأعمال غير المسؤولة للذين باعوا أنفسهم للعمالة تعيق استمرار التنمية

الجماعات الخائنة لم تقدم أي مشروع وطني للوطن سوى فك الارتباط

دعم فخامة الرئيس كان عاملا رئيسا في تحسين كفاءة الحكومة لتنفيذ المهام الوطنية الكبيرة

تحقيق زيادة في القدرة الاستيعابية لتعهدات الدول الشقيقة والصديقة والمانحة

تجاوز ملحوظ في الأداء وتحقيق نسبة 26,3 ٪ من الناتج المحلي

التسريع باستكمال مشروع إنتاج وتصدير الغاز الطبيعي المسال

الاهتمام الجاد بتنمية الموارد البشرية ومعالجة أوضاع (8303) موظفين

نهاية عام 2008م تشير إلى عدم إدارة المشروع بشكل سليم رغم ما يمثله هذا المشروع في مكوناته من أهمية في تحديث القطاع وتنمية الموارد السمكية لبلادنا في الأعوام القادمة، وقد كانت للحكومة في الأشهر الماضية إجراءاتها النافذة في تطبيق التشريعات الصادرة لتحصيل إيرادات الدولة المستهدفة من القطاع، ووضع السبل الكفيلة لرفع مستوى استخدام مخصصات المشروع في إطار الأداء العام للحكومة في هذا الجانب والحد من مصادر تمويل لتنفيذ أعمال المسح الشامل للمخازين السمكية.

تواضع معدل نمو القطاع الزراعي البالغ(3 بالمائة) نظرا لندرة الموارد المائية، وبطء تنفيذ أهداف الخطة في تقليص مساحة زراعة القات وإبقائها في حدود(10 بالمائة) من المساحة المزروعة الذي يتأثر على (25 بالمائة) من المساحة المزروعة و(30 بالمائة) من استخدامات المياه، بالإضافة إلى مساحة الأراضي الزراعية المحدودة والمقدرة بحوالي (3 بالمائة) من مساحة الأرض، إلا أن تنفيذ البرنامج الوطني لتشجيع زراعة وإنتاج الحبوب وزيادة الإنتاج ليصل إلى أكثر من (400) ألف طن لموسم 2008م وتشجيع المزارعين بشراء إنتاجهم من الحبوب بما يقارب (340) ألف طن عبر المؤسسة الاقتصادية اليمنية ببعث على التفاؤل في تبني إستراتيجية للتوسع في الأراضي الزراعية واستصلاح أراض جديدة ورفع كفاءتها الإدارية باعتبار كونها ستشكل ملاذا لدعم النمو الاقتصادي وتنمية الإيرادات الذاتية وتوفير فرص عمل على المدى الطويل.

استمرار انخفاض إنتاج النفط خلال عامي 2007 ،2008م أكثر مما هو متوقع ليصل إلى (116,6) و(107,4) مليون برميل على التوالي بمعدل سالب (11 بالمائة) سنويا مقارنة بإنتاج (146) مليون برميل في عام 2005م ويتوقع أيضا انخفاضه في عام 2009م بمعدل (3,4 بالمائة) عن عام 2008م وبكمية تقدر بحوالي(103,7) مليون برميل كما أورده تقرير أوضاع المالية العامة المتوقعة خلال عامي 2009 - 2010م وانعكاسات الأزمة المالية العالمية في أكتوبر 2008م في زيادة مقدار العجز السنوي إلى (4,3 بالمائة) من الناتج الإجمالي المحلي متجاوزا العجز المقدر في نتائج التقييم المحدث سنوي للموازنة المحدد بحوالي(3,5 بالمائة).

التسريع واستكمال مشروع إنتاج وتصدير الغاز الطبيعي المسال بنسبة تنفيذ بلغت (90 بالمائة) مع نهاية 2008م ليحقق تصدير (6,3) مليون طن متري من الغاز سنويا بدءا من النصف الثاني من عام 2009م حيث بلغت كميات عقود التصدير الموقعة والمقدرة في (12) مليون طن متري إلى الولايات المتحدة الأمريكية وكوريا. كما ازداد إنتاج الغاز البترولي المسال للاستهلاك المحلي إلى (765) ألف طن متري عام 2008م إلى جانب عمليات استغلال الغاز المصاحب لإنتاج النفط و(2 مليون حرفه وذلك لإنتاج الطاقة الكهربائية في مناطق الإنتاج حيث يتوقع مساهمته بتوليد 100 ميجاوات في محافظة حضرموت و(25) ميجاوات في شرق شبوة ما يمثل مؤشرات جيدة لتطور استغلال احتياطات الغاز للتلبية حاجة الأسواق المحلية والتصدير ومصدرا لتعزيز تنمية الموارد العامة للدولة.

تحقيق وتطوير المعدل المرتفع ومعدل (9 بالمائة) سنويا وفاع التعليم في هذا المجال ليصل إلى (99 بالمائة) حيث يساهم القطاع في تشغيل ما يقارب من (11,8) ألف عامل.

إن توسيع أجندة الإصلاحات الوطنية التي بدأ تطبيقها في عام2006م لتشمل مبادرات وإجراءات عديدة بأهداف تعزيز فاعلية الجهاز الإداري، كانت محطة لمحاولة الحكومة بقدر الإمكان تحسين أدائها خلال عام 2008م، والمتمثلة في تطبيق التعديلات الدستورية، واستكمال تنفيذ المرحلة الأولى من الإستراتيجية الوطنية للأجور والمرتبات الوطنية ، بتنفيذ مرحلتها الثانية ومتابعة الإصلاحات الاقتصادية والمالية وتحسين مناخ الاستثمار وعلى وجه الخصوص الاستثمارات الجمركية والضريبية، والعمل على البدء بتنفيذ المرحلة الثانية للأجندة (2010-2009م) وأهمية تنفيذها في أولويات البرامج المتقدمة للحكومة خلال الفترة ومعدلات انجاز مرتفعة كونها تمثل الأساس لتحقيق تطور بيئة الدولة الاجتماعية والاقتصادية المستدامة في المرحلة المقبلة حيث شهد عام2008م أداءً مقبولاً وذلك من خلال معدل نمو القطاع الحقيقي الإجمالي البالغ (3,6 بالمائة) بالإضافة إلى معدلات النمو الجيدة للقطاعات غير النفطية التي تجاوزت توقعات الخطة بنقطة مئوية واحدة وتحسن معدل نمو القطاع الزراعي، وتراجع معدل البطالة في الاقتصاد إلى (15,7 بالمائة) عام 2008م.

وفي سياق الأداء الحكومي لعام 2008م صاحبت نشاطها خلال هذا العام.

التأثير على سعر الإيرادات المتأخة المخصصة لجهود التنمية جراء الأزمة الاقتصادية العالمية والمتغيرات السعرية بما فيها أسعار النفط .. إلا أن هناك عددا من المؤشرات الإيجابية المحققة في عام 2008م ما يجعلنا أكثر إيمانا بوجود تقدم في التنمية وتحسن ملحوظ في تخفيض معدلات الفقر في المناطق الحضرية وتحقيق معدلات خفض متواضعة في المناطق الريفية.

إن تحقيق الارتقاء المستمر بالمستوى المعيشي للمواطنين غير ممكن إلا بالاعتماد بشكل جوهري على النجاح في تنويع مصادر الدخل وتوسيع قاعدة الإنتاج وتنمية الإيرادات غير النفطية وتشجيع القطاع الخاص عن طريق تطوير بيئة ملائمة للاستثمار وبيئة أداء الأعمال ، ويشمل ذلك استكمال البنية التحتية المناسبة وضمان توفر الفروض الميسرة والعمالة الماهرة وتطبيق سيادة القانون وتطوير الأسواق المحلية والتصدير ومصدرا لتعزيز تنمية الموارد العامة للدولة.

تحقيق زيادة في القدرة الاستيعابية لتنفيذ الخطط والبرامج والمشاريع التنموية المحددة من الموارد والقروض الخارجية التي بلغ مقدارها ما يقارب (5715) مليون دولار أمريكي والعمل على تخصيص (4020) مليون دولار بنهاية عام 2008م ونسبة (70 بالمائة) من إجمالي التعهدات وسعي الحكومة خلال النصف الأول من عام 2009م في هذا الجانب بزيادة نسبة التخصيص من التعهدات إلى (77 بالمائة) وبمبلغ (4539) مليون دولار وتخصيصها للنمية عدد من القطاعات ، حيث حظيت قطاعات البنية التحتية بنسبة (52,5 بالمائة) وقطاع التنمية الريفية بنسبة(20,5 بالمائة) وشبكة الأمان الاجتماعي بنسبة (15,6 بالمائة) في حين حظي قطاع التعليم العيد والإصلاحات المؤسسية بنسبة(4,9 بالمائة) والقطاعات الإنتاجية بنسبة (2 بالمائة) من إجمالي التخصيصات، وذلك بالتوقيع على استخدام تلك التخصيصات بنسبة بلغت (60 بالمائة) من إجمالها وبمبلغ (2639) مليون دولار، وتعزّزم التحكوة تخصيص متبقى التعهدات كاملة ونسبة (100 بالمائة) وفق نسبة استخدامها إلى (57 بالمائة) بنهاية عام 2009م.

المستوى كل قطاع على البنية الأخرى..

التجاوز زمنيا لزيادة إنتاج الطاقة الكهربائية وتشغيلها في موعدها لأسباب فنية مختلفة وعلى الرغم من إضافة ما مقاربه من (336) ميجاوات خلال الفترة بالشراء أو التحديث، إلا أن تأخر دخول محطة مأرب الغازية الأولى مرحلة التشغيل خلال عام 2008م أثر بشكل مباشر في نوعية خدمات الكهرباء المقدمة حالياً، وذلك لمشاكل تقادم بعض المحطات القائمة ومنظومة التوليد المعزولة وارتفاع نسبة الفاقد البالغة(26,5 بالمائة) عام 2008م.

إن اللمو السكاني وتشتت التجمعات السكانية وتباعدها إلى جانب شدة الموارد المائية تشكل عوامل هامة في مدى نسب التغطية من المياه الصالحة للشرب، إذ هي تنوس نصف السكان تقريباً ، وارتفاع مقدار العجز المائي سنوياً.

التوسع في شبكة الطرق الإسفلتية بتنفيذ (1284) كيلو متر خلال العام وبإجمالي (2434) كيلو متر خلال العامين (2007 - 2008م) ليصل الإجمالي التراكمي للطرق المنجزة إلى أكثر من (14) ألف كيلو متر، والعمل على تنفيذ ما يقارب من (10,2) مليون متر مربع من أعمال التحسين أشواح المدن، وتستمر الحكومة في تنفيذ طرق جديدة ليصل إجمالي أطوالها إلى (16,6) ألف كيلو متر بنهاية عام 2010م.

تشجيع مشاركة القطاع الخاص للاستثمار في كافة مجالات قطاع النقل الذي برزت من خلال إشراك شركة طيران السعيدة والبدء بتشغيلها في أكتوبر 2008م، وإنشاء الشركة المشتركة فيما بين مؤسسة موانئ خليج عدن ومؤسسة موانئ دبي لتشغيل محطة ميناء الحاويات في المنطقة الحرة-عدن، إلى جانب التوسع المأمون في تنفيذ النقل البري المنتظم على مستوى النقل الداخلي بين المحافظات والمدن للنقل في العواصم والمدن الرئيسية في عدد من المحافظات والعمل على تحديث البنية المؤسسية والتشريعية لقطاع النقل وانجاز عدد من المشاريع الرأسمالية والاستثمارية لتطوير مجالات النقل البري والبحري والنجوي.

حيث سجلت المشاريع الاستثمارية المرخصة في مجال الخدمات وب